

المحور السادس: السياسة النقدية ومعالجة التضخم

تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي منذ فترة طويلة؛ فقد كانت عند الكلاسيك المحور الأساسي في السياسة الاقتصادية الكلية، وكانت الأداة الرئيسة التي تتمكن الدولة من خلالها من إدارة النشاط الاقتصادي، وظلت السياسات النقدية تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعقود، إلى أن ظهرت الأفكار الكينزية بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929م، والتي تؤمن أن السياسة المالية تُعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في دوعال التالية، حتى تفاقمت العديد من المشكلات التي ارتبطت بالتدخل المفرط للدولة وتنحية السياسة النقدية ما أدى إلى التحول إلى المدرسة النقدية الحديثة والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)، (وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات - مرة أخرى - مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية و التي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم، وأيضاً لحماية عملتها الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

I. تعريف السياسة النقدية وأهدافها

أولاً. تعريف السياسة النقدية :

يعتبر مفهوم السياسة النقدية واسعاً جداً، وقد أطلق الاقتصاديون مجموعة من التعريفات ومن أهمها أنها:

" مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض إدارة كل من النقود، والائتمان والرقابة عليها، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، والتأثير عليها، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة"⁽¹⁾؛ أي المقصود بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد⁽²⁾.

وتعرف أيضاً على أنها: " ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية "⁽³⁾.

و حسب تعريف آخر: " عبارة عن الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي "⁽⁴⁾.

ثانيا. أهداف السياسة النقدية:

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع استراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بإصابة الأهداف الأولية (التشغيلية) التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية (العامة).

1. الأهداف النهائية

تهدف السياسة النقدية إلى الإقامة والحفاظ على الأوضاع النقدية والائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يمتاز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد، ويمكن المحافظة عليه باستقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية بالعملة الأجنبية المختلفة، ويمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:

استقرار الأسعار، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي، مستوى مرتفع للعمالة. فهي تلتقي مع أهداف السياسة الاقتصادية والتي تبحث على ما يسميه الاقتصاديون بـ "المربع السحري"، لأن محاولة تحقيق أحد هذه الأهداف يواجه أخطار الابتعاد عن تحقيق الأهداف الأخرى، وهذا يطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف، وهي عملية تتعلق بجملة من المعطيات حسب الأنظمة الحكومية ونظرتها للأولويات. فتحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار مثلا لا يمكنه أن يتحقق دون أن تخلف وراءها آثار على النمو والتشغيل، وبالمقابل فإن صب جل اهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية قد يحمل معه ضغوطات تضخمية واختلالات خارجيا.

زيادة التوظيف والعمالة يؤدي إلى رفع الأسعار واختلال في ميزان المدفوعات، وزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى، وزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل ستؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات⁽¹⁾. كما أن السياسة التي تهدف إلى الرقابة على التضخم تميل إلى الحد من إمكانية النمو الاقتصادي، وخاصة إذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضي الأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة لاتباع سياسة الانكماش المعتدل⁽²⁾.

2. الأهداف الوسيطة

وسميت أهداف وسيطة لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف، كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية أو العامة، وتمتاز الأهداف الوسيطة بـ⁽¹⁾:

- أن تكون سهلة التقييم والقياس؛

- أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية؛
- أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل؛
- أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة، بحيث يمكن أن تؤثر أي منها عليها بسرعة.

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد: أسعار الفائدة، المجمعات النقدية والقرض، وسعر الصرف⁽²⁾

أ. الأهداف الكمية : وتنقسم إلى هدفين هما:

• مجاميع الكتلة النقدية :

ونقصد بها عرض النقود كما يطلق عليها النقود بمعناها الواسع وتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M_2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية.

• القروض :

وهي أنواع، حيث نجد القرض الداخلي الذي يشمل قروض بنكية للمقيمين وذلك في القطاع العام والخاص، والقرض الداخلي الشامل والذي يشتمل مختلف التمويلات الداخلية (القروض البنكية وغير البنكية للمقيمين) وأخيراً القرض الإجمالي والذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد (قرض داخلي شامل وتمويل خارجي)، وهذه الديون لها علاقة تربطها بالنشاط الاقتصادي.

ب. سعر الفائدة : أعطى المفهوم الكينزي والذي كان مهيمناً حتى مطلع السبعينات لسعر الفائدة دوراً جدياً هاماً في تحقيق هدف النمو، فحسب هذا المفهوم فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال. وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج، والعكس صحيح في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية.

في حين تميزت فترة السبعينات بتضخم نقدي متزايد وسياسات مالية توسعية، هذه السياسة القائمة على سعر الفائدة غير مرغوب فيها من طرف النقديين (freidman 1968) والذين يعتبرون أن الأسعار الحقيقية للفائدة تحدد بدون سياسة نقدية، وكل محاولة للتأثير على الأسعار أو على المعدلات الفائدة الاسمية من شأنه زيادة التضخم.

وبهذا لم يعد سعر الفائدة كهدف وسيط أساسي للسياسة النقدية الداخلية في تلك الفترة، ومع ذلك فقد احتفظ سعر الفائدة بمكانة معتبرة عند تنفيذ السياسة النقدية حيث يستعمل كوسيلة وكهدف وسيطي في آن واحد

ج. سعر الصرف :

يرى بعض الاقتصاديين في مرونة أسعار الصرف وسيلة جديد لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وذلك عندما تحقق الدولة فائضاً هاماً في معاملاتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة، ثم تناقص الفائض في ميزان مدفوعات تدريجياً ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجز هام في معاملاتها الخارجية فإن الآلية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب على هذه العملة وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم تلاشي هذا العجز تدريجياً.

وعليه فإن السلطات النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أي التحسين في ميزان المدفوعات.

3 : الأهداف الأولية

نظراً لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين:

المجموعة الأولى: تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة

المجموعة الثانية تسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأولية يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا، بدلاً من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية على العمالة أو مستوى الأسعار

II. أدوات السياسة النقدية:

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي السيطرة والتأثير في عرض النقد ومعدل الفائدة وقابلية البنوك في منح الائتمان، وتصنف هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة، وأخرى غير مباشرة:

أولاً. الأساليب الكمية (الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية) :

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال و التأثير على مستوى السيولة البنكية ، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة و يتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من: سياسة معدل إعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني

1. سياسة إعادة الخصم

وتعد من أقدم الوسائل استخداماً ، وهي عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض، فإذا أراد البنك المركزي الحد من التوسع في إقراض الأفراد من البنوك التجارية، فإنه يلجأ إلى رفع سعر الفائدة على القروض المقدمة للأفراد، فينخفض بذلك عدد المقترضين وتقل قروضهم مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد والعكس إذا أراد البنك المركزي تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض للأفراد.

2. سياسة السوق المفتوحة:

وهي عملية بيع وشراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية في السوق، والهدف الأساس لهذه العملية هو التأثير في حجم الودائع لدى البنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، ومقابل هذه العملية يدفع ثمن السندات نقداً مما يزيد من الودائع المتوفرة لدى البنوك التجارية، مما يعني زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض وبالتالي زيادة عرض النقد، والعكس يحدث عندما يقوم البنك المركزي بطرح كميات من السندات الحكومية للبيع لدى البنوك التجارية، فإنه يحصل مقابل هذا البيع على نقد، مما يؤدي إلى انكماش حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض قدرتها على الإقراض. وتعد هذه السياسة من السياسات غير المباشرة ؛ فالتأثير المباشر يقع على حجم الودائع ومن ثم على المعروض النقدي.

وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الأوراق المالية، وعلى أسعار الفائدة وعلى استثمارات البنوك وقروضها، فشراء البنك المركزي للسندات قد يؤدي إلى رفع سعرها مما يخفض سعر الفائدة للعلاقة العكسية المعروفة، ومع ازدياد الودائع لدى البنوك سيشجع ذلك البنوك على الإقراض مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقد، والعكس يحدث إذا قام البنك ببيع السندات الحكومية

3. سياسة الاحتياطي النقدي الإجباري:

تمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها 2 الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة ، و هذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، تعد هذه الوسيلة ذات تأثير قوي على عرض النقد، لأنها تؤثر في كل من مقدار الوديعة الحرة لدى البنوك التجارية، وكذلك على حجم المضاعف؛ فإذا كان لدى البنوك التجارية ودائع نقدية مقدارها (10) مليون دينار، وكانت نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري هي (20%) فإن أقصى حد يمكن لهذه البنوك أن تولده هو (50) مليون ديناراً، فلو قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي إلى (25%) فإن أقصى حد يمكن توليده هو (40) مليون ديناراً، بينما لو قام البنك المركزي بخفض هذه النسبة إلى (10%) فإن أقصى ما يمكن للبنوك التجارية توليده من النقد (الودائع) هو 100 مليون دينار .

ثانياً. الأساليب الكيفية أو الانتقائية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في نوعية الائتمان و اتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين و خفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات (الكيفية) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان و ذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة و حجبها عن المجالات الأخرى، و التي تتمثل في : سياسة تأطير القرض و السياسة الانتقائية للقرض:

1. سياسة تأطير القرض: تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود وهو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، و تسمى أيضاً عملية تخصيص الائتمان حيث يتم تحديد المبلغ المتاح للاقراض إضافة للشروط المتعلقة بهذا القرض و تكون هذه السياسة أكثر فعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، ففي حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية ، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض ويحد بذلك من حجم الموارد المالية القابلة للاقراض .

2. السياسة الانتقائية للقرض:

وهذه الأساليب تهدف إلى التأثير في تدفق القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، كتشجيع الائتمان الإنتاجي والتضييق على الائتمان الاستهلاكي، أو تشجيع القروض قصيرة الأجل، والحد من القروض طويلة الأجل، والتمييز بين أنواع القروض في حجمها وفي أسع ار الفائدة وأنوع الضمانات وتحديد آجال استحقاق القروض تبعاً لنوع القطاع، فيقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك و العكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار اجل القرض، وهذه الأساليب تكون مفيدة في الدول النامية بشكل عام .

ثالثا الأساليب المساعدة : تمثل هذه الأساليب فاعلية إضافية للسياسات السابقة الذكر . ومن بين الأدوات التي تدرج تحت هذا البند:

1. الإقناع الأدبي: هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي أديبا بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب الاستعمالات المختلفة ، بوسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفهية أو الكتابية،
2. إصدار التعليمات: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك و المؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، و من هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة الأجل أو متوسطة الأجل.
3. التفتيش والرقابة: يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري (شهري أو نصف سنوي، أو سنوي) حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها، وحجم الودائع والقروض بها.
4. التشاور مع البنوك التجارية: يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة القرضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي، وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعتقدونها دوريا أو كلما دعت الحاجة للاجتماع.

III. التضخم: تعريفه وأنواعه وأسبابه

أولاً. تعريف التضخم

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف جامع مانع لظاهرة التضخم يلقي قبولاً عام في الأدب الاقتصادي. ومن بين هذه التعاريف نذكر:

1. التعريف المبني على الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم

1.1. التعريف المبني على النظرية الكمية :

إن التضخم النقدي وفقاً لهذه النظرية- «يعني أو يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي». وهذا التعريف يعني أن أي زيادة في كمية النقود تؤدي حتماً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأن الناتج القومي وفقاً لهذه النظرية يكون ثابتاً عند مستوى التوظيف الكامل.

ولقد أخذ بهذا المفهوم معظم اقتصاديي القرن 19م، أين سيطرت أفكار ومفاهيم النظرية الكمية على مناقشاتهم وتفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية، مبرزين موقفهم بعدة حجج اقتصادية منها ارتفاع الأسعار، استفحال آثارها الشديدة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومع ما أصاب العملات من انخفاض في قيمتها؛ مما اضطر حكومات الدول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، الكثيرة والمتنوعة. ولعل الأهم منها هو إقبال هذه الحكومات على إلغاء عملاتها، واستبدالها بعملات أخرى جديدة مثلما حدث في ألمانيا سنة 1948.

ورغم الحجج والمبررات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديون في تحديدهم لمفهوم التضخم، إلا أن هذا لا يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه؛ حيث أن هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح، وصدق الشواهد الخاصة به.

فالظروف الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير من 1929-1933 لم تفسر عدم ظهور التضخم، رغم أنه تم إلقاء كميات كبيرة من النقود في الأسواق، ومن ثم يعتبر متى اعتبر الفائض النقدي تضخماً؟ كذلك لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات تضخم نتيجة قيام الحكومات بتمويل مشاريعها الاستثمارية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور التضخم في هذه الأسواق، هذا ما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم، ومن ثم اعتباره أساساً لتعريف التضخم وتحديده.

2.1. التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق :

تقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم أنه: «هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق» .

ومن هذا التعريف نجد أنّ ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي، ولكن ارتفاع الأسعار نتج عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة ف كمية النقود أو سرعة تداولها، ونتيجة لنقص عرض السلع، وانخفاض الإنتاج سواء كان ذلك راجعاً إلى سوء توجيه الاستثمارات أو نتيجة لوجود عوامل طبيعية.

وعلى الرغم ممّا قبله هذا التعريف من نجاح، إلا أنّه انتقد من عدّة جوانب:

- أ. لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدّخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرّخاء بأنّه تضخم؛
- ب. افترض ارتفاع الأسعار مع وجود فجوة فقط فأهمل العوامل النفسية التي تتدخّل في تحديد قيمة النقود؛
- ج. إن هذه الفكرة ساكنة باعتبار أنّها تبحث في التضخم على أنّه فارقاً بين كميتين لا فارقاً بين تيارين؛ تيار الإنتاج وتيار الإنفاق، فهي تغفل عنصر الزمن.

3.1. التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

ولقد أتى هذا الاتجاه بتعريف للتضخم مبني على العلاقة بين العرض والطلب؛ بحيث أنّ ارتفاع الأسعار قد يحدث لعدّة أسباب، منها زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي الثابت، أو نقص العرض بحجم يزيد على حجم نقص الطلب. وترجع زيادة الطلب الإجمالي إلى زيادة في حجم الطلب الحقيقي على المتاح من السلع أو زيادة في حجم الطلب النقدي مع بقاء عدد الوحدات المطلوبة من السلع والخدمات على ما كانت عليه

وهذه النظرية كغيرها من النّظريات الأخرى لم تسلم من الانتقادات، فمثلاً يعوزها التحديد، والوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية، لذلك متى يكون هناك فائض في الطلب وفائض في الطلب السلبي، وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق في المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب؟ كذلك قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل نحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟.

نتيجة للانتقادات التي وُجّهت للنّظريات السابقة، يفسح المجال للقول بوجود أو ضرورة وجود ضوابط وعوامل أخرى تساعد مع هذه النظريات في تحييدها لمفهوم التضخم.

2. التعريف المبني على خصائص التضخم

يبيّن أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناجمة عنه، وأهمها ارتفاع الأسعار، ومن هؤلاء الاقتصاديين: "ماريشال"، "روينس"، "فلامان". فلقد عرفه روينس بأنه: «ارتفاع غير منتظم للأسعار» بينما عرفه فلامان بأنه: «حركة الارتفاع العام للأسعار»

ولعلق بعض الاقتصاديون على ظهور التضخم في الأسعار، ضرورة دوام هذا الارتفاع، واستمراره، فالاقتصادي "كاردنير آكلي" "Gardener Ackley" يعرف التضخم بأنه: «الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، أو معدل الأسعار».

ثانيا. أنواع التضخم:

1. التمييز على أساس حدة التضخم : يميز الاقتصاديون وفق هذا المعيار بين الأنواع التالية:

1.1. التضخم الزاحف:

يتميز هذا النوع من التضخم وجود زيادة مستمرة في الأسعار بصورة بطيئة وتدرجية حتى ولو لم تحدث زيادة في الطلب وذلك بمعدلات تتراوح بين 2% إلى 3% سنويا، فهو يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا حتى يظهر ومن ثم فإنه يسهل على الدولة معالجة هذا النوع من التضخم. وقد ظهر هذا النوع من التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات، في مرحلة الرواج الاقتصادي، ويعود السبب الأساسي في ظهوره إلى زيادة كمية النقود والارتفاع النسبي في الأجور والأرباح. كذلك قد ساد هذا النوع من التضخم في الجزائر خلال الفترة 1964 - 1967 حيث وصلت مستويات الأسعار إلى 4% حسب إحصائيات الغرفة التجارية الجزائرية.

2.1. التضخم المتسارع :

يحدث هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أكبر من النوع الأول ولفترة زمنية أقصر منه، حيث يزيد فيها معدل التضخم عن 10%.

3.1. التضخم الجامح :

يطلق عليه التضخم المفرط ويعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي وأهم ما يميز هذا النوع من التضخم أنه ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، وكذلك ينشأ نتيجة النقص غير الطبيعي في عرض السلع والخدمات، حيث ترتفع الاسعار بمعدلات عالية يعقبها ارتفاع الأجور والنفقات الذي يعقبه ارتفاع آخر في الأسعار.

2 . التمييز على أساس القطاع الذي يحدث فيه التضخم :

يفرق الاقتصادي كينز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

1.2. التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح تقديرية عالية

2.2. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستثمار وذلك لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها مما يؤدي إلى أن يحقق المنتجون أرباح تقديرية في صناعات سلع الاستثمار.

3. التمييز حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القومي:

يشير كينز حسب هذا المعيار إلى نوعين من التضخم يتمثلان فيما يلي:

1.3 التضخم الكامل :

ويطلق على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يصاحب الزيادة في الطلب الفعلي زيادة في الناتج القومي أي عندما يكون الطلب الكلي أكثر ارتفاعا من العرض الكلي وفي مرحلة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج وذلك لانعدام مرونة عرض المنتجات، مما يسبب ارتفاعا ضارا في مستوى الأسعار.

2.3. التضخم الجزئي :

يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، أي أن زيادة هذا الأخير تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء مصحوبا بارتفاع في مستوى الأسعار. يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا اسم: **التضخم الجيد**، الذي يجشع المستثمرين على زيادة الاستثمار. إن الفرق الجوهرى بين نوعي التضخم السابقى الذكر (الكامل والجزئي) يكمن في كون أن التضخم الكامل يحمل في طياته ضررا كبيرا يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض ويعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود، إذ لا يصاحب الزيادة في الأسعار أية زيادة في حجم التشغيل والناتج، أما التضخم الجزئي فلا يحمل في طياته ضررا كبيرا، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار، هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيدا من الإنتاج والعمالة والتشغيل.

4. التمييز على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار:

يفرق الاقتصاديين بين نوعين من التضخم وفق هذا المعيار وهما:

1.4 التضخم المكبوت (أو الكامن) :

وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الإرتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفان كلي وارتفان الأسعار وعدم السماح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك بوضع قيود مثل التسعير الإلجباري، الرقابة الحكومية، سياسة دعم الأسعار لبعض السلع و الخدمات الأساسية، ... الخ.

2.4. التضخم الصريح (أو المكشوف):

التضخم الصريح على عكس النوع السابق فهو يعني: " انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي حد." وهذا استجابة لفائض الطلب، دون أن يعترض طريقها أي عائق، والناحية التي تتميز هذه الحالة هي وجود طلب على السلع والخدمات من طرف الأفراد في نفس الوقت عدم توفر هذه السلع والخدمات بالكميات المطلوبة هذا من جهة وجمود الأسعار نتيجة للقرارات الإدارية من طرف الدولة من جهة أخرى، فبمجرد رفع هذه القرارات تنطلق الأسعار في الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة حجم الكتلة النقدية ... الخ. الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي والتخلي عما في حوزتهم من نقود بسبب ارتفاع الأسعار مقابل شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها لفقدان الثقة بالنقود ويقود ذلك المنتجين إلى العمل على تخفيض الإنتاج وعرض السلع والخدمات في السوق لتوقعهم استمرار الزيادة في الأسعار والاستفادة منها مستقبلا، كل هذا يؤدي إلى زيادة إضرام نار الزيادة السريعة في الأسعار.

IV. علاج التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية

1. باستخدام الأدوات غير المباشرة:

1.1. أداة سعر إعادة الخصم:

لا يمكن أن تظهر الفعالية هذه الأداة إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة من غير البنك المركزي ، ففي حالة قدرة المشروعات على التمويل الذاتي أو حصولها على قروض أجنبية فإن سياسة سعر إعادة الخصم لا يكون لها تأثير على حجم الائتمان . و عليه فإن نجاح هذه السياسة يتوقف خاصة على مدى إتساع سوق الخصم و مدى إعتما البنوك الخارجية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية .

نفترض أن البنك المركزي جمعت لديه المعلومات التي تفيد بأن حجم الائتمان قد زاد ، و أخذت بوادر التضخم في الظهور ففي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة إنكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود عن طريق رفع سعر إعادة الخصم ، و هذا بدوره سيدفع البنوك التجارية للعمل على رفع سعر الفائدة الذي تتقاضاه من العملاء و بالتالي يحجم الأفراد على خصم ما لديه من كمبيالات مفضلين الإحتفاظ بما حتى تاريخ

إستحقاقها و كذلك الحد و التقليل من طلب الأفراد على القروض من البنوك ، و هذا يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى التخفيض من حدة التضخم .

2.1. سياسة السوق المفتوحة:

لقد ظهرت أهمية هذه الأداة بعد إكتشاف محدودية فعالية معدل إعادة الخصم ، و يتم الآن إستخدامها على نطاق واسع .

نفرض قيام البنك المركزي ببيع بعض الأوراق المالية وهذا في حد ذاته من شأنه إنقاص حجم وسائل الدفع بالتالي التأثير في سيولة السوق النقدي بقطاعيه المصرفي و غير المصرفي ، وذلك عن طريق تقليل قدرة القطاع المصرفي على خلق النقود وعلى منح الإئتمان و تقليل الإيداعات في القطاع الثاني من البنوك ، مما يحد من قدرتها على التوسع في خلق الإئتمان ومن ناحية أخرى فإن دخول البنك المركزي بائعاً يخفض من عرض كمية النقود في سوق النقد و بيع الأوراق المالية سيؤدي إلى خفض قيمتها الجارية في سوق الأوراق المالية مع ثبات العائد الذي تعطيه مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي الذي تعطيه هذه الأوراق ويعتبر ذلك مؤشراً إلى إتجاه أسعار الفائدة للإرتفاع في السوق وهذا بدوره يعتبر مؤشراً للحد من حجم الإستثمارات ومحاولة تخفيض حدة التضخم.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأداة في تحقيق الرقابة على الإئتمان إلا انها لم تسلم من النقد ، حيث يرى بعض الإقتصاديين أنه لتطبيق هذه الأداة يقتضي الأمر دراسة كاملة لسلوك الأفراد و البنوك التجارية إزاء هذه العملية . كما يرى البعض الآخر أن عمليات السوق المفتوحة تتوقف على سوق متسعة للأوراق المالية و على مدى إستعمال التسهيلات المصرفية . كما يرى البعض أن العلاقة بين بيع وشراء الأصول من قبل البنك المركزي و مستوى النقد المتداول و السيولة لدى البنوك التجارية ليست بالضرورة قائمة اذ يمكن للبنوك التجارية عند بيع البنك المركزي للأوراق المالية قصد التقليل من قدرتها على منح الإئتمان أن تلجأ إلى ذات البنك من أجل إعادة خصمها لتستعيد قدرتها على منح الإئتمان ، و من ثم المحافظة على ربحيتها التي تتأثر بتراجع مستوى القروض.

وفي إتجاه آخر يرى أصحابه أنه في حالة التضخم فإن إرتفاع الأسعار و بالتالي إرتفاع نسب الأرباح ، قد تغطي أية إرتفاع في أسعار الفائدة التي يمكن أن تحدثها سياسة السوق المفتوحة مما يدفع المستثمرين إلى الإقبال على الإستثمار رغم رفع سعر الفائدة .

3.1. سياسة الإحتياطي القانوني:

إذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية فإنه يتجه إلى الحد من الإئتمان باستخدام هذه الوسيلة ،
فيرفع نسبة الإحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى للإحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري
الإحتفاظ به قانوناً مما يدفع هذا الأخير إلى :

- التشدد في تقديم قروض جديدة .
- العمل على تصفية بعض القروض القائمة و من ثم يتجه رصيد الإئتمان إلى الهبوط أو على الأقل الثبات عند مستوى معين .

2.الأدوات و الوسائل المباشرة

1.2.تحديد حد أقصى للقروض حسب أنواعها :

حيث يعتمد البنك المركزي إلى خفض حجم الإئتمان الذي يستطيع أن يمنحه خلال مدة معينة ، ويتحدد إما
على شكل نسبة مؤوية من مجموع الأموال التي يملكها المصرف أو من رأسماله أو من حجم الودائع الموجودة لديه .

2.2.السياسة الانتقائية للقروض:

قد يحدث أن يتعرض قطاع أو نشاط أو مجال ما من مجالات الإقتصاد الوطني إلى ظروف خاصة طارئة دون غيره
من القطاعات الأخرى، فتلجأ السلطات النقدية إلى التدخل في القطاع الإقتصادي محل البحث ، أي تحتاج إلى
رقابة ذلك الحجم من الإئتمان الذي يوجه إلى القطاع أو المجال المعني دون رقابة الحجم الكلي للإئتمان أي أن
الرقابة الكيفية على الإئتمان إنما تنظم طلب الإئتمان وليس عرض الإئتمان و تأخذ صوراً متعددة منها:

- **الرقابة على هامش الضمان المطلوب :** و يعرف بإسم هامش الضمان و هو مقدار من النقود التي
يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية أو لتمويل نسبة
معينة من قيمة الورقة المالية ، و الباقي من أموالهم الخاصة .
- **الرقابة على شروط البيع بالتقسيط :** حيث يتدخل البنك لوضع شروط تنظم هذا الإئتمان أو ما
يسمى بالإئتمان الإستهلاكي ، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك من قيمة السلع و الباقي
يكون على شكل دفعات لمدة معينة ، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع النسبة أو بتقصير
مدة التقسيط أي تقييد الإئتمان .

3.2.الإقناع الأدبي أو المعنوي :

باعتبار البنك المركزي بنك البنوك و في حالة ظهور بواذر التضخم يوجه تعليماته ويصدر البنوك التجارية بخطر التضخم ، ويعطي توصيات بأن تترىث البنوك في منح الائتمان وأن تعمل على تقليل حجمه و يأخذ هذا التوجيه أشكالاً مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالإمتناع عن قبول أوراق مالية أو عدم الإقراض لمشروعات معينة أو عدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية ، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية و البنك المركزي .

4.2. تحديد حد أقصى لسعر الفائدة :

يكون التنافس بين البنوك التجارية من أجل الحصول على ودائع إضافية من عملائهم ولكي يتسنى لها ذلك تقوم برفع نسب الفوائد الممنوحة على الودائع الجارية و قد يؤدي هذا التنافس إلى رفع أسعار الفائدة نحو معدلات عالية جداً ، وتمثل هذه السياسة بفرض البنك المركزي حداً أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه ، حيث أنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي.